

أمر إسناد

السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة

مكتب رئيس للمهندس الهندسي "د/ ماجد شاهين"

تحية طيبة وبعد ،،،

نشرف أن نرسل رفق هذا نسخة من العقد رقم (٢١٩٨ / ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣) المؤرخ في ١٣ / ٦ / ٢٠٢٣ بمبلغ ٨٧٣٦٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانمائة ثلاثة وسبعين ألف وستمائة جنيه لا غير) والموقعة بين المكتب والهيئة بشأن قيام المكتب بتنفيذ عملية "الأعمال المتبقية لأعمال الخدمات الإشرافية لأعمال التصميم والإشراف على تنفيذ مشروعات المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة "محافظة البحيرة" بالأمر المباشر" . على أن يتم التنفيذ طبقاً لشروط ومواصفات الهيئة الخاصة بهذه العملية هذا وسيتولى (منطقة الثالثة عشر - البحيرة) الإشراف على التنفيذ .

وتفضوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

التوقيع ()
عميد / ابو يكر احمد حسن عصاف
رئيس الادارة المركزية
الشئون المالية والادارية

✓

حربس



عقد استشارات

الموضوع / الأعمال المتبقية لأعمال الخدمات الإستشارية لأعمال التصميم
والإشراف على تنفيذ مشروعات المرحلة الأولى منمبادرة حياة كريمة ”
محافظة البحيرة ”بالأمر المباشر ”
رقم العقد : ٢١٩٨ / ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣
أنه في يوم الثلاثاء الموافق : ٦ / ١٣ / ٢٠٢٣

حرر هذا العقد بين كلام من :-

الهيئة العامة للطرق والكباري

ويمثلها السيد اللواء مهندس/ حسام الدين مصطفى
- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

ومقرها / ١٥١ طريق النصر - بجوار معهد النقل - مدينة نصر
(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول)

و ”مكتب رئيس للاستشارات الهندسية ”د/ مجدي شاهين”

ويمثله السيد أ د / مجدي محمد كامل شاهين
- بصفته / مدير المكتب

الرقم القومي / ٢٨٠٠٦٢٩١٨٠٠٤٥٢

بطاقة ضريبية / ٧٢٣-٥٥٤-٠٧٢

ملف ضريبي رقم / ٠٤٢-٦-٠٣١٤٩-٧٢٣-١٤-٠٢

مامورية ضرائب / كفر الدوار أول

ومقره / طلمبات برسيق بركة غطاس ابو حمص بحيرة .

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني)

رئيس للاستشارات الهندسية
RIC
د/ مجدي شاهين

التمهيد

بناءً على المذكرة المعروضة على معالي السيد اللواء المهندس / رئيس مجلس الإدارة المتضمنة الموافقة على إسناد الأعمال المتبقية لأعمال الخدمات الإستشارية لأعمال التصميم والإشراف على تنفيذ مشروعات المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة "محافظة البحيرة" إلى مكتب رأيس للاستشارات الهندسية ياجمالى ١٠٠٠،٠٠٠ مليون جنيه لا غير) شامل الضرائب . حيث قام الطرف الأول بمقاييس المكتب على الأسعار الخاصة بنجود الأعمال الخاصة بالعملية عاليه والتي انتهت إجراءاتها إلى تنفيذ تلك الأعمال بقيمة إجمالية قدرها ٨٧٣٦٠٠ فقط وقدره ثمانمائة ثلاثة وسبعين ألف وستمائة جنيه لا غير) شاملة كافة الرسوم والضرائب والتأمينات والاستقطاعات وجميع المصروفات الإدارية المباشرة وغير مباشرة وضريبة القيمة المضافة .

ويعتبر محضر المفاوضة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد أقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد واتفقا على الآتي :-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية ومحضر المفاوضة وكافة المكاسب المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة وال العامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمماً لأحكامه .

البند الثاني

يلزم الطرف الثاني تنفيذ إسناد الأعمال المتبقية لأعمال الخدمات الإستشارية لأعمال التصميم والإشراف على تنفيذ مشروعات المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة "محافظة البحيرة" طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وذلك بقيمة إجمالية مقدارها ٨٧٣٦٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانمائة ثلاثة وسبعين ألف وستمائة جنيه لا غير) شاملة الضرائب والرسوم المقررة و شاملة ضريبة القيمة المضافة .

البند الثالث

يلزم الطرف الثاني مكتب رأيس للاستشارات الهندسية بتنفيذ المهام الموكلة تباعداً فور بدء المشروع في التنفيذ وتستمر وذلك خلال (٦) شهور مع المشاركة في أعمال الاستلام الابتدائي (متى تم تحديدها وذلك لكل مشروع من المشروعات في نطاق الدفتر) (مشروعات المرحلة الأولى حيساً كريمة بالمحافظة)

البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائى رقم 5032CLG202300794 بمبلغ ٤٣٦٨٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وأربعون ألف وستمائة وثمانون جنيه لا غير) صادر من البنك العربي صادر بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٧ ويساري حتى ٢٠٢٤/٦/٦ وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٣٥% من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسلیم النهائي وأعتماد محضر لجنة الاستلام



RIC

| د/ محمد شاهروق |

البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لتقديم العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨

البند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المستندة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨

البند السابع

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التامين النهائي من حق الطرف الأول و الذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات و قيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار و المصارييف الإدارية من أيه مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجأ إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني الذي أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق و دون حاجة إلى إتخاذ أية إجراءات قضائية و ذلك كله مع عدم الأخلاقي بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

البند الثامن

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المعايسنة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المطروحة يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها و المناسبتها لأسعار السوق المحلي .

البند التاسع

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد.

البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بسداد كافة أنواع الضرائب والرسوم والدمعفات والمصاريف الإدارية المقررة قانوناً والمستحقة عن هذا العقد بما فيها الضريبة على القيمة المضافة ، علي أن تخصم من قيمة مستحقاته ، ما لم يفدي سدادها، دون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده على الطرف الأول

رئيس لاستشارات الهندسية

RIC

د/ مجدى شاهين

البند العادي عشر

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد.

البند الرابع عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كلًا منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، و أن جميع المكاتبات و المراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة و منتجة لكافية أثارها القانونية ، وفي حال تغير أحد الطرفين لعنوانه يتغير عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسلته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة و منتجة لكافية أثارها القانونية .

البند الخامس عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

البند السادس عشر

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) ٢٠١٨ ، ولاته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهذا العقد .

البند السابع عشر

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند الثامن عشر

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها ، و احتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء و اللزوم

الطرف الثاني

مكتب رئيس للاستشارات الهندسية

() التوقيع

السيد / مجدي محمد كامل شاهين

مدير المكتب

رئيس للاستشارات الهندسية

RIC

د/ مجدى شاهين

الطرف الأول

الهيئة العامة للطرق والكباري

() التوقيع

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى

رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

وزارة النقل
الهيئة العامة للطرق والكبارى
الادارة المركزية لبحوث الطرق



دفتر الشروط والمواصفات لسنة ٢٠٢٣

اعمال التصميم والاشراف على الاعمال المتبقية لتنفيذ مشروعات المرحلة الاولى
من مبادرة حياة كريمة
محافظة البحيرة

تاريخ المفاوضة: يوم / ٢٠٢٣ /

عدد الصفحات التي يضمها الدفتر ()

دفتر المواصفات القياسية للهيئة
العامة للطرق والكبارى لسنة
١٩٩٠. يعتبر متمماً لهذا الدفتر.

رئيس الادارة المركزية

لبحوث الطرق

مهندس / مهندس

"حسام بدر الدين"

رئيس الادارة المركزية

للمنطقة الثالثة عشر

السيد اللواء أ.ح /

"احمد باسم حسني الكرданى"

رئيس قطاع التنفيذ و المناطق

مهندس / مهندس

"محسن محمد زهران"

رئيس الادارة المركزية
للشئون المالية و الأدارية

/ محاسب

"ابوبكر احمد حسن عساف"

رئيس للاستشارات الهندسية

RIC

د/ مجدى شاهين

حص

الاعمال التصميمية والاشراف على الاعمال المتبقية لتنفيذ مشروعات المرحلة الاولى من مبادرة حياة كريمة "محافظة البحيرة"

ماده ١ - عام :

١-١ مقدمة

- تعتبر شبكة الطرق من أهم المقومات التي تُعني بها الدول في العصر الحديث، لكونها الشاريين التي تمر من خلالها سلسلة متصلة من النشاطات التجارية والزراعية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي تعزز مسيرة الاقتصاد. الوطني دورها في تقديم الخدمات لقطاعات الإنتاج والخدمات الأخرى، وما يعكسه ذلك من توفير فرص للعمل ولذلك فإن مشاريع بناء الطرق تحتل المبادرة الأولى في برامج ومشاريع التنمية المستدامة لتحقيق معدلات أعلى في التنمية والنموا من خلال تأمين حركة نقل الركاب والبضائع بين كافة المدن والقرى ومناطق التنمية الجديدة المقترحة.

وتفيداً لتوجيهات القيادة السياسية فقد تم إعداد المخطط المستقبلي لشبكة الطرق والجمهورية وتحديد الأسبقيات المقترحة وكذلك وضع آليات تنفيذ الخطة وتم تكليف الهيئة العامة للطرق والكباري بجزء كبير من المشروع القومي وتم أسناد تنفيذ المشروعات بالأمر المباشر إلى بعض الشركات.

لذا يرغب الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري في اختيار مكتب استشاري مؤهل لتقديم الخدمات الاستشارية الخاصة بالمشروع عاليه.

يقوم الاستشاري الذي يتقدم بعرضه بالأطلاع على كافة المهام المنوط به وأهم المواد المذكورة بهذا الدفتر والذي يعد جزء لا يتجزأ من العقد المبرم بينه وبين الهيئة العامة للطرق والكباري وبشكل هذا الدفتر مع العقد وحدة واحدة ومكملاً لأحكامه ومفسراً لمواده.

٢-١ تعریفات

تعريفات
كافة الكلمات والمصطلحات المستخدمة في هذا الدفتر تشير إلى المعنى المحدد خلاف ما يذكر

ادناء

- ـ جـ الموافقة : تعني الموافقة الخطية بما في ذلك التأكيديات الخطية اللاحقة لأي موافقات

ـ ثـ التنفيذ وضبط وتأكيد الجودة.

ـ ثـ الأعمال جميع الأنشطة التي تستند ومتضمنة إعداد الدراسات والتوصيات والأشراف على

ـ ثـ المشروع : يعني كل مقاول أقام بالتعاقد مع الطرف الأول لتنفيذ المشروع القومي.

ـ ثـ الشركة المنفذة : تعني كل ذكر الكلمة في هذا الدفتر دون أضافة تعريفية أو توصيف ()

ـ بـ الاستشاري من المطلوبة من الاستشاري طبقاً للعقد الاتفاق بينه وبين الهيئة وتشمل جميع الأشخاص الطبيعيين أو المعنوين الذين أبرم صاحب العمل معهم عقد الخدمات الاستشارية ويشمل ذلك ممثليهم خلفهم ومن يحل محلهم بمواقفه صاحب العمل.

ـ بـ الأشخاص الطبيعيين أو المعنوين الذين أبرم صاحب العمل معهم عقد الخدمات

ـ بـ الاستشاري أو الطرف الثاني او المكتب الاستشاري او المهندس : يعني الشخص او

ـ بـ والكباري والنقل البري.

ـ اـ GARBLT او صاحب العمل او الطرف الأول او الهيئة: تعني الهيئة العامة للطرق

ـ اـ هذا وتشير الكلمات المفردة الى نفس معنى الجمع لها والعكس صحيح .

شفرة ساقية



- حـ عقد الخدمات الاستشارية: يعني العقد الموقع بين الاستشاري والهيئة لتقديم الخدمات الاستشارية للمشروع .
- وـ عقد مقاولة : عقود المقاولات التي تبرمها الشركات المنفذة مع الهيئة لتنفيذ الطريق والأعمال الصناعية .
- خـ اي كلمات او مصطلحات اخرى لم تعرف تعني المعنى الهندسي المتعارف عليه وفي حالة حدوث خلاف سوف يستخدم المعنى المطبق بالهيئة العامة للطرق والكباري بدون اي اعتراض من الاستشاري .

١- وصف المشروع

اعمال التصميم والاشراف على الاعمال المتبقية لتنفيذ مشروعات المرحلة الاولى من مبادرة حياة كريمة "محافظة البحيرة" وذلك من خلال الاشراف على التنفيذ وضبط وتاكيد الجودة والاشتراك في الاستلام الابتدائي للأعمال وسوف تقوم الهيئة بتقسيم اعمال الطريق إلى عدة قطاعات طبقاً لما تراه في مثل هذا الشأن .

ويعد هذا العقد من عقود الخدمات الاستشارية بحيث يكون أداء الاستشاري للخدمات بوصفه مقاولاً مستقلاً يعمل لحساب نفسه وذلك سواء في العلاقة بين الطرفين أو بالنسبة لغيرهما ويكون الاستشاري من ثم مسؤولاً الكامل عن جميع الخدمات التي يؤديها وكافة ما يترتب عليها من اثار او مطالبات .

مادة ٢ - مجال الخدمات الاستشارية

الدعم الفني وتقديم التقارير الاستشارية والبرامج الزمنية الدورية لتوكيد الجودة وضبط معدلات الأداء والتي تشمل ولا تقتصر على ما يلي :

١. الإشراف المستمر على التنفيذ وضبط الجودة لجميع الاعمال التي يقوم بها الشركات المنفذة داخل نطاق التعاقد .
٢. مراجعة البرنامج الزمني المقدم من الشركة المنفذة وإعداد تقرير عن اسباب الانحراف والتأخير وطرق ووسائل تلافيها إن وجدت .
٣. مراجعة حساب الكميات المنفذة وإعداد واعتماد جداول الكميات المعدلة وكراسات الحصر .
٤. مراجعة حساب الكميات الختامية لجميع الأعمال .
٥. الاشتراك في الاستلام الابتدائي والتقييم للأعمال .

مادة ٣ - مهام الاستشاري

أ : ملخص المهام :

تتلخص مهام الاستشاري فيما يلي (بدون الإخلال بماورد ذكره تفصيلاً في هذا الدفتر والتعاقد الاشراف على تنفيذ المشروع (طرق) طوال مدة التنفيذ وحتى تاريخ الاستلام الابتدائي وتوكيد وضبط وتقييم جودة

الأعمال المنفذة بالطريق و الدعم الفني

بـ عناصر الخدمات الاستشارية :-

يلتزم الاستشاري بالاشراف الكامل والمستمر على جميع مراحل التنفيذ وإدارة المشروعات وأعمال ضبط وتوكيـدـ الجودة و الدعم الفني وتحديد وإجراء الاختبارات والتوصيات اللازمة لأعمال الطريق



والتكمiliaة بالمشروع وذلك طول مدة تنفيذ المشروع حيث يقوم الاستشاري بالدعم الفني وتقديم التقارير الاستشارية ومراجعة البرامج الزمنية الدورية .

وعلى سبيل المثال لا الحصر :

١. استلام نسخة من وثائق العقد (العقد - الشروط العامة والخاصة - المواصفات - نطاق العمل وجداول الكميات) ويتم حفظها في ملف خاص بموقع المشروع.

٢. توفير الموارد البشرية اللازمة طبقاً للحد الأدنى المنصوص عليه في المادة (٤) (فرق عمل الإستشاري) وطبقاً للبرنامج الزمني لاعمال الإشراف على تفعيل خطط الشخص والاختبار (المعمليه / المساحيه) والإشراف على التنفيذ لبنيود الاعمال للمشروع (طبقات رصف - أعمال خرسانيه) بموقع المشروع ، على ان يتم إعتماد تلك الموارد البشرية من الهيئة ، ووفقاً لما جاء بـ^{جاء بـ}كراسة الشروط والمواصفات عقد الشركة المنفذة.

٣. التعرف والموافقة على جهاز المقاول الفني بعد التأكيد من مؤهلاته العلمية وخبراته العملية ومن

ثم اعتماده من المالك .

٤. مراجعة الأعمال المساحية التي يقوم بها المقاول والتأكيد من الدقة المطلوبة لتنفيذ الأعمال

٥. مراجعة واعتماد الرسومات التنفيذية التي قد تقدم من المقاول وعمل التعديلات اللازمة عليها في حالة الضرورة واعتمادها بعد تصديقه عليها من الهيئة .

٦. مراقبة الأعمال التنفيذية ومراحل التنفيذ بالمقارنة مع الجدول الزمني للمشروع .

٧. مراجعة واعتماد خطة الجودة وطرق التنفيذ لبنيود الاعمال والمقدمه من الشركة المنفذة طبقاً

لكراسة الشروط والمواصفات الخاصة بالمشروع .

٨. المراقبة والتأكيد من سلامة تنفيذ برنامج ضبط الجودة والاستشاري مسؤول مسؤولية كاملة عن ضبط الجودة وسلامة تنفيذ الأعمال .

٩. مراجعة واعتماد خطة المعايرة للاجهزة المعمليه / المساحيه المطلوب توفيرها قبل البدء في الاعمال .

١٠. إعداد خطط الفحص والاختبارات المعمليه وــ المساحيه .

١١. الإشراف على تفعيل خطط الفحص والإختبار (الفحص البصري - المساحيه - المعمليه) اليوميه التي يتم اجرائها (طبقاً لــ تكراريه الإختبار) .

١٢. التحقق من قيام الشركة المنفذة بالتنفيذ طبقاً لأعلى مستوى لضبط الجودة لجميع بنود أعمال انظر سراء كانت للجسر أو لطبقات الأماكن أو الطبقات الاسفلتية أو غيرها من الاعمال وكذا الاعمال الصناعية والتكميلية في أي قطاعات يبدأ العمل بها وذلك بإجراء الفحوصات والتجارب

اللزمه لذلك .



١٣. مراجعه و إعتماد التقارير المعملية لنتائج الاختبارات المعملية على مصادر المواد والتى تم إجراؤها بالمعمل المقيد تحت إشراف المكتب الاستشاري.

١٤. مراجعة وإعتماد التقارير المعملية لتصميم الخلطات (الاسفلتية - الاساس - الخرسانية) التي تم إجراء اختبارها تحت إشراف المكتب الاستشاري .

١٥. إعتماد التقارير الفنية (المعملية - المساحيه) لنتائج الاختبارات اليومية (صلاحية وتشغيل) للتسليم المرحلي اليومي .

١٦. استكمال مستدات ضبط الجودة للاعمال بما يتفق مع الاسس والمواصفات العالمية .

١٧. اعتماد معامل الاختبارات بالموقع لكل قطاع بحيث يكون المعامل مجهز تجهيزاً كاملاً حيث يتم ابراء غالبية الاختبارات لجميع مكونات المشروع (طرق، انشاءات ، الخ) به واعتمادها قبل البدء فى تنفيذ الأعمال .

١٨. اعتماد المحاجر الخاصة بتوريد المواد الازمة لتنفيذ المشروع .

١٩. ضبط جودة طرق تسوين المواد سواء بالخلطات أو موقع العمل .

٢٠. اعتماد صلاحية المواد الموردة وتحايد الاختبارات الضرورية لضمان مطابقة خواص ومواصفات المواد مع المواصفات المطروحة من الهيئة .

٢١. مراجعة ومتابعة إعداد البرنامج الزمني للتنفيذ المقدم من الشركة المنفذة ودراسته وإبداء آية ملاحظات عليه (إن وجدت) ومراجعة جداول العمالة والمعدات والتدفق النقدي المطلوب وتقديمها بصفة شهرية ومتابعة تحديثاته وفقاً لتقدير العمل لاعتمادها من قطاع الكبارى بالهيئة .

٢٢. متابعة معدل سير الأعمال طبقاً للبرامج الزمنية المعدة من الشركة المنفذة وتقديم تقرير كل ١٥ يوم بهذه المعدلات التنفيذية للكميات المطابقة للمواصفات من خلال طلبات استلام الأعمال المقدمة من المقاول (الشركة المنفذة) .

٢٣. ضبط ومراجعة مناسب سطح طبقات الرصف المختلفة أثبات تنفيذها بالموقع وحوال الاعمال الصناعية بحيث تحقق السمك التصميمي وإعطاء سطح أسفلت نهائى مستوى دون تمويجات أو سوء لحامات أو خشونة أو عدم تجانس أو أى عيوب أخرى .

٢٤. التقييم المستمر لما يتم تنفيذه من أعمال وتقديم تقارير شهرية لقطاع الطرق بالهيئة .

٢٥. الاشراف على ضبط جودة الخلطات، الاسفلتية والخرسانية ابتداء من انبعاثه الى اسلوب العمل بالخلطات وضبط جودة المواد المشونة بالخلاطة.

٢٦. تقديم تقارير شهرية للهيئة بنتائج التجارب المعملية وأعمال المساحة ومستوى التنفيذ لضبط المناسب لقطاع التنفيذ.

٢٧. تقديم التوصيات الفنية لاساليب التنفيذ السليمة لضمان جودة الاعمال وتقديم كل ما يتطلب من



٢٨. حضور أي اجتماعات ترى الهيئة ضرورة تواجد الاستشاري فيها .
٢٩. تقديم تقرير كل خمسة عشر يوماً عن مدى صلاحية وكفاءة معدات الرصف والأعمال الصناعية ومدى كفاءتها لتنفيذ الأعمال وإصلاحات اللازمة لرفع كفاءتها لتنماشى مع البرنامج الزمنى المقدم من الشركة المنفذة والمعتمد من الهيئة .
٣٠. مراجعة تنفيذ أعمال تأمين سلامة المرور على طول الطريق لتحقيق مستويات الأمان والسلامة المستخدمة، الطريقة ومتابعة أعمال التنفيذ .
٣١. حساب الكميات المنفذة ومراجعة واعتماد المستخلصات .
٣٢. إعداد مستندات للأعمال المنفذة مدعاة بصورة فوتوغرافية وشرانط الفيديو وتقديم نسخة للهيئة مستقلة عن النسخة التي تقدمها الشركة المنفذة للهيئة .
٣٣. على الاستشاري تقديم حصر شهري بالأعمال التي تمت ومواطبة للمواصفات وبنود الأعمال مع التوجيه بالصرف أو عدم الصرف لهذه الكميات واعتماد المستخلص الشهري الخاص بالصرف .
٣٤. حساب الكميات الختامية لجميع الأعمال .
٣٥. في نهاية العمل يجب على الاستشاري تقديم ملف كامل عن حياة المشروع التفصيلية والمنفذة فعلياً شاملة الرسومات التنفيذية التفصيلية (As built drawing) .
٣٦. المشاركة في الاستلام الابتدائي لأعمال الطرق .
٣٧. وضع أساس تحديد نسب الخصم على الأعمال التي يمكن قبولها دون أن تتأثر جودتها مع وجود نسبة حيدود عن المواصفات وتحديد النسب المستحقة للخصم وذلك بالاتفاق مع الهيئة وكله وفقاً لأحدث اصدار من الكود المصري .
٣٨. جميع الأنشطة والمهام المذكورة عاليه يجب أن يتم بتنسيق وتعاون كامل بعد اعتمادها من الهيئة .
٣٩. إعداد النماذج الخاصة بالدوره المستدينه، لمهام المكتب الاستشاري .
٤٠. الاشـ تـرـاكـ فيـ تـقـدـيمـ الـحـلـوـلـ الـفـنـيـهـ الـلـازـمـهـ لـأـىـ عـائـقـ يـعـتـرـضـ تـقـدـمـ سـيرـ الـأـعـالـمـ معـ اللـجـنةـ "مشكلةـ منـ قـبـلـ الـهـيـئـهـ تمـهـيـداـ لـإـعـتـمـادـ هـذـهـ الـحـلـوـلـ منـ الـطـرفـ الـأـوـلـ" .
٤١. مراجعة وتقديم المستندات المؤثقة المعمليه / المساحيه الشهريه للتسليم المرحلى لقبول الاعمال مرحلياً للطرف الأول لتكون هي المستندات المؤثقة المعمليه للتسليم الإبتدائي المعملى / المساحي .
٤٢. إجراء اختبارات تاكيدية بمعمل موقع التحمل لضمان سلامة الاعمال وايضاً سلامة تطبيق خطط الفحص والإختبار طبقاً للمواصفات النهائية للمشروع أو بمعامل خارجي إذا تطلب الأمر ذلك .
٤٣. الاستعانة بموارد بشرية متخصصة (مكتب / شخص) في حالة الاحتياج طبقاً لمتطلبات العمل دون أن تتحمل الهيئة (الطرف الأول) أية أعباء مالية .



مخت

٤٤. يتحمل الاستشاري كافة تكاليف ومسئوليّات انتقال العاملين التابعين له من وإلى وداخل الموقع وكافة تكاليف إقامتهم .
٤٥. الالتزام بمواعيد العمل بالمشروع طبقاً لظروفه والتعليمات الصادرة فيه ، دون المطالبه بأية أعباء مالية إضافية.
٤٦. الالتزام بتطبيق خطط السلامة والصحة المهنية بموقع المشروع لكل قطاع .
٤٧. أن يؤمن نفسه وموظفيه جميع المعدات ووسائل النقل والإقامة (داخل وخارج المشروع) وجميع الخدمات بما فيها الإستراحات التي تُمكّنه من أداء إلتزاماته المنصوص عليها بالعقد .
٤٨. على الطرف الثاني أن يأخذ في اعتباره ما يُبيّنه الطرف الأول وممثليه المفوضين من ملاحظات أو ما يُقدمونه من طلبات كتابة في كل ما يتعلق بالخدمات الاستشارية موضوع التعاقد ومستوى ادائها والقائمين عليها ، وفي حالة عدم إلتزامه بذلك يتم تطبيق الجزاءات المنصوص عليها بكراسة شروط التعاقد .

مادة ٤ - فرق عمل الاستشاري:

يلتزم الاستشاري بتوفير العدد الإجمالي كما يلي بيانهم يعتمدهم ويوافق عليهم الطرف الأول وهذا العدد قابل للزيادة او النقصان حسب حاجة العمل ويقدم الاستشاري برامج زمنية مفصلة لإتمام المهام المشار إليها في بند (مهام الاستشاري).

- عدد (٢) مهندس طرق خبرة من (٤-٨ سنة)
- عدد (٢) فني مساحة خبرة من (٤-٨ سنة)
- عدد (٢) فني معمل خبرة من (٤-٨ سنة)
- وتتوافر مجموعات عمل الاستشاري بموقع العمل طوال مدة تنفيذ المشروع وعلى امتداد أيام وساعات .
- في حالة الضرورة لعدم تواجد أحد أفراد الجهاز (الاجازات مثلاً) يتم توفير البديل المناسب وعلى نفس الدرجة من الكفاءة ويتم اعتماده من الهيئة ويجب أن يحدد الاستشاري البديل عند تقديم العروض الفنية وذلك لتقديرهم من البداية.
- مستقوم الهيئة باعتماد الجهاز الفني للاستشاري من خلال السيرة الذاتية وشهادة الخبرة لكل فرد من أفراد الجهاز وكذا من خلال مقابلة تجريها الهيئة بهذا الخصوص معهم ، وللهيئة الحق في استبعاد أي شخص من الجهاز الفني المقدم من الاستشاري في أي وقت خلال فترة تنفيذ المشروع اذا ثبت عدم كفاءته في الموقع وعلى الاستشاري استبداله بأخر توافق عليه الهيئة.



مادة ٥ - تقديم التقارير الدورية والنهائية:
يعد ويقدم الاستشاري للهيئة التقارير التالي تكرارها (مستقلة عن التقارير التي تقدمها الشركة المنفذة لممثل الهيئة):

أولاً: التقارير الدورية:-

يلتزم الاستشاري بتقديم نسختين ورقتيتين وقرص مدمج من التقارير الدورية كل أسبوع للهيئة ، وكذلك تقرير شهري من ثلاثة نسخ ورقية ونسخة على قرص مدمج مدعم بصور فيتوغرافية لمراحل التنفيذ لكافة البنود ، وتكون التقارير الدورية على الشكل الآتي:-

- غلاف باسم الجهة المالكة والمشروع والاستشاري.
- يليها صفحة بمحفوظات التقرير (فهرس).
- يليها خريطة للمشروع بشكل عام.
- صفحة عنوان (تقرير عن أعمال شهر).

ويتضمن التقرير النقاط الآتية:-

- موقف تقدم سير الأعمال وتقارير عن استلام الأعمال والاختبارات الخاصة التي أجريت لها في معمل الموقع والمعلم المركزي المختص بالهيئة مدعمة بالرسومات والخرائط والجدوال التوضيحية.

- تقرير المدارات وحالتها الفنية ومدى قدرتها على القيام بالأعمال.
- الجهاز الفني للمقاول خلال مراحل التنفيذ للقطاعات والتوصيات اللازمة .
- قوائم الكميات التي يتم تفيذها خلال الشهر والمطلوب صرفها في المستخلص الشهري للمقاول

مع التوصية بالصرف من عدمه وتقدير الخصومات الازمة اذا تطلب الامر ذلك.
يلتزم الاستشاري بتقديم شهادة ضبط جودة شهرية معتمدة منه للاعمال التي يتم تفيذها خلال الشهرين من الشركة المنفذة مرفقا بها جداول بنتائج الاختبارات المعملية التي اجريت على هذه الاعمال .

- المشاكل القائمة والمتوقعة والاجراءات المقترنة لحلها واى تعديل مقترن للبرنامج الزمني لدراسته واعتماده.

ثانياً: التقارير النهائية:-

- يقدم الاستشاري ٢ نسخة علي اقراص مدمجة و(٣) نسخة ورقية لكل تقرير عند إنتهاء مرحلة عمل محددة مثل (اعمال الحفر، اعمال الردم، الأساس،.....) مدعم بصور فيتوغرافية.



مادة ٦ - خواص الشرف على تنفيذ المشروع:

- يتم عقد اجتماعات دورية (كل شهر أو كلما دعت الضرورة لذلك) بين المكتب الاستشاري والادارة المختصة بالشراف لمتابعة ماتم من أعمال وإعداد تقارير بنتائج الاجتماعات.
- للهيئة الحق في متابعة ومراجعة الاعمال المكلف بها الاستشاري واصدار التعليمات اللازمة على الاستشاري اعداد نماذج متابعة الاعمال وضبط وتوكيد الجودة أثناء التنفيذ والتي تشمل ولا تقتصر على (طلب استلام الاعمال، ديراجم متابعة التنفيذ، النماذج المجمعه للأعمال المختلفة معدل أخذ التجارب لكل طبقة، وحجم التجارب المنفذة في الموقع والمعلم المركزي التابع للهيئة.....) واعتمادها من الادارة المختصة بالهيئة .

مادة ٧ - أتعاب الاستشاري لأعمال ضبط الجودة والشراف على التنفيذ:

الاسم	العدد	سعر الوحدة قبل المفاوضة	سعر الوحدة بعد المفاوضة	اجمالي المرتبات /شهر (بعد المفاوضة)	اجمالي المفاوضة بعد المفاوضة لعدة شهرين
مهندس (خبرة من ٤-١ سنة)	٢		٣٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠
فني مساحة (خبرة من ٨-٤ سنة)	٢		٢١,٤٠٠	٤٢,٨٠٠	٢٥٦,٨٠٠
فني عامل (خبرة من ٨-٤ سنة)	٢		٢١,٤٠٠	٤٢,٨٠٠	٢٥٦,٨٠٠
الاجمالي	٦			١٤٥,٦٠٠	٨٧٣,٦٠٠

- يتحمل الاستشاري جميع الضرائب والدمعات والتامينات والاستقطاعات الخ للقوانين واللوائح المصرية وكذلك تكاليف ذوي الخبرة والاستشاريون واساتذة الجامعات والذين قد ترى الهيئة الاستعانة بهم في انجاز اي من الاعمال محل هذا العقد على الوجه الاكملي .
- الأتعاب عاليه شاملة كافة الرسوم والضرائب والتامينات والاستقطاعات والإقامة والإعاشة وسائل الانتقالات لجهاز الشرف وجميع المصارييف الإدارية المباشرة والغير مباشرة سواء في الموقع أو المكتب.

مادة ٨ - نظام دفع الأتعاب:

- تدفع الأتعاب الخاصة بالشراف على التنفيذ وضبط الجودة بمعدل شهري حسب رواتب فريق العمل الموضحة بعرضه الحالي من خلال مستخلصات جارية معتمدة يتم صرفها من الهيئة مع خصم التامينات والضرائب والاستقطاعات الواجبة طبقاً للوائح والقوانين المنظمة لذلك.

- يحق للهيئة الأكتفاء بأى مرحلة من مراحل المشروع .

مادة ٩ - النصوصات حال الاخلاص بنحو لائحة الأتعاب:



- في حالة تغيب أحد أفراد الاستشاري بموقع العمل عن الحد الأدنى لمطلوب للعمل طبقاً لتعليمات المنطقة التالي يتم توقيع غرامة كالتالي:-

[القيمة الشهرية للفرد / ١,٥ × ٣٠] × عدد أيام الغياب [

- في حال إخلال جهاز الاستشاري بالمهام المنوطة به للمرة الأولى يتم خصم غرامة يومية تعادل غياب جهاز الإشراف المنوطة به القيام بذلك الأعمال كما في البند السابق مع توجيه إنذار لهم . في حالة تكرار الإخلال بالمهام للمرة الثانية يتم فسخ عقد الأعمال الاستشارية مع تنفيذ الأعمال على حساب الاستشاري دون التقيد بالفترات البيئية للإنذارات . في حالة تأخر إعتماد طلب استلام مقدم من الشركة المنفذة بدون إبداء أسباب عن (٤٨) ساعة (طبقاً لكراسة شروط المشروع) يتم توقيع غرامة قدرها ٥٠٠٠ (خمسة آلاف جنيه) جنيه عن كل يوم تأخير بالإضافة إلى مسؤوليته الكاملة عن أي مطالبات تعويض مالي تتقدم بها الشركات المنفذة .

مادة ١٠ - مدة العقد :

- و تبدأ فور توقيع العقد في التنفيذ و تستمر طوال الفترة المقررة لتنفيذ المشروع (١ شهر) و ما يستجد من مدد جديدة قد يتطلب اضافتها للعقد الأصلي بناءً على ظروف التنفيذ دون أي زيادة و يقوم بالمشاركة في الاستلام الابتدائي للمشروع .

مادة ١١ - مسؤولية الاستشاري عن أعماله

- يتحمل الاستشاري كامل المسئولية عن الأضرار التي قد تترتب على وجود أي تأخير في إعتماد تنفيذ الأعمال أو وجود أي خطأ في التصميمات التي يشرف على تنفيذها وذلك في حالة عدم إخطار الهيئة خطياً بهذه الأخطاء .

- يتحمل الاستشاري الآثار الناتجة عن الأضرار التي تصيب الآخرين من جراء تنفيذه للالتزامات عقده

مادة ١٢ - مدة ضمان الاستشاري لأعماله

- يتحمل الاستشاري مسؤولياته بسبب خطأ أو إهمال في التصميم و ذلك خلال المدد المنصوص عليها في اللوائح والقوانين المنظمة لذلك .

مادة ١٣ - القانون :-

- هذا الدفتر خاضع لأحكام الشروط الواردة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .

رسالة
رئيس للاستشارات الهندسية
د/ مجدى شاهين
RIC